

المحاضرة الثالثة: تحليل قائمة المركز المالي من المنظور الوظيفي

أولاً: بناء الميزانية الوظيفية

ثانياً: التحليل المالي الوظيفي بالمؤشرات المالية

- راس المال العامل الاجمالي
- الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال
- الاحتياج في راس المال العامل خارج الإستغلال
- المعادلة الأساسية للخزينة

ثالثاً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

المحور الثالث: تحليل قائمة المركز المالي من المنظور الوظيفي

تمهيد:

جاء التحليل المالي الوظيفي كنوع من التحليل المالي الساكن لتجاوز جملة من النقائص المسجلة في التحليل المالي الكلاسيكي (سيولة-استحقاق) الذي استخدم مفاهيم وطرق لا تسمح بالتحليل الاقتصادي الدقيق، فالتحليل المالي الكلاسيكي لا يفصل بين عناصر الاستغلال وبين حقوق الاستغلال من الحقوق خارج الاستغلال في جانب الأصول. أما في جانب الخصوم فلا يفصل ديون الاستغلال من الديون خارج الاستغلال. لهذا جاء التحليل المالي الوظيفي بمعيار جديد لتصنيف عناصر الأصول والخصوم يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة الذي يعتبرها وحدة اقتصادية تتضمن مجموعة من الوظائف يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقو بها المؤسسة حسب الوظائف، لذلك يصطلح عليه بالتحليل الوظيفي، فالمؤسسة حسب هذا المنظور عبارة عن كيان أو هيئة اقتصادية مالية تتكون من ثلاثة وظائف هي الاستثمار، الاستغلال، التمويل. وبالتالي فإن تحليل الوضعية المالية حسب المنظور الوظيفي يتطلب إعادة ترتيب عناصر الميزانية المالية أو قائمة المركز المالي وفق وظيفة كل عنصر من عناصرها.

أولاً: المفهوم الوظيفي للمؤسسة

حسب هذا المفهوم فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل تكمن أهميتها في إبراز الكيفية التي يتم بها تمويل الاستخدامات الدائمة واستخدامات الاستغلال، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار¹:

1- وظيفة الاستغلال

من بين الركائز الأساسية لهذا التشخيص هي وظيفة الاستغلال وتحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية:

- مرحلة التمويل بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط (مرحلة الإمداد).
- مرحلة التخزين الأولي.

¹ الياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 75 – 80 بالتصرف

-مرحلة الإنتاج أو التصنيع.

-مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرهما.

-مرحلة البيع والتوزيع.

2- وظيفة الاستثمار

يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق مردودية والفعالية الاقتصادية القصوى، وتتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين وهما:

- حيازة الاستثمار: وتعني اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات والي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية (تكلفة الاقتناء ومختلف المصاريف الملحقة).
- التنازل عن الاستثمار: يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الاهتلاك المحاسبي، وتلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة وكل هذا من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل الخروج من حالة العسر المالي (العجز في الخزينة).

3- وظيفة التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية في المؤسسة فهي تركز أساساً على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

أ- المصادر الداخلية: تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات والي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

ب- المصادر الخارجية: عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي: اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض. القيام برفع

رأس المال: ويعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة للشراكة (إصدار أسهم للاكتتاب، وتقاسم الأرباح أو الخسائر).

4- مفهوم الميزانية الوظيفية

تقوم الميزانية الوظيفية على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المترابطة، ويقصد بالدورات الاقتصادية، دورة الاستثمار ودورة التمويل ودورة الاستغلال.

وتعرف أيضا بأنها أداة محاسبية تستخدم في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة تتميز بتقييم عناصر الأصول (الاستخدامات) وعناصر الخصوم (الموارد) بقيمتها الإجمالية، كما ترتب كل عناصر الأصول والخصوم حسب دورة التمويل أو الاستثمار أو الاستغلال

من التعريفين السابقين يمكن القول أن الميزانية الوظيفية عبارة أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستثمارات ودورة الاستغلال، هدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة وذلك استنادا إلى القاعدة الأساسية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد مستقرة، في حين يمكن تمويل الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل. إذا الميزانية الوظيفية عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي تقيم فيها الموارد (الخصوم) والاستخدامات (الأصول) بالقيمة الإجمالية وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورتي التمويل والاستغلال.

ثانياً: بناء الميزانية الوظيفية

يتم بناء الميزانية الوظيفية من خلال إعادة ترتيب ومعالجة بعض عناصر الأصول والخصوم من الميزانية المحاسبية على أساس تصنيف اقتصادي وبالتالي تظهر لنا أربعة عناصر في جانب الأصول وأربعة عناصر في جانب الخصوم هي:

- الاستخدامات المستقرة
- موارد دائمة (مستقرة)
- استخدامات خارج الاستغلال
- موارد خارج الاستغلال
- استخدامات خارج الاستغلال
- موارد خارج الاستغلال
- استخدامات الخزينة
- موارد الخزينة

تستهدف الميزانية الوظيفية دراسة السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة، وذلك أكثر من تركيزها على الخطر المصرفي البحت، فهي لا تستهدف إحصاء الممتلكات في جانب الأصول، والالتزامات في جانب الخصوم، بحيث أصبح يعبر في هذه الميزانية الجديدة عن الأصول بالاستخدامات أو الاحتياجات أما الخصوم فيعبر عنها بالموارد. تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد بنصوص قانونية، ولكن تطبيقات التحليل المالي والنظريات المالية، هي التي تحدد عمق وشكل الميزانية الوظيفية، هذه الأخيرة تهدف الى تحليل نشاط المؤسسة تبعا لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها، ومن جهة أخرى تهدف لتسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة، وهو ما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة. والجدول الموالي يوضح العناصر التي تشملها الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم 04-02: عناصر الميزانية الوظيفية

الملاحظة	عناصر الأصول	الموقع في الميزانية الوظيفية
عبارة عن عناصر تضمن سير النشاط العادي للمؤسسة	التثبيات المعنوية والمادية والمالية	الاستخدامات المستقرة Es
عناصر تساهم في دورة الإستغلال	المخزونات	استخدامات الإستغلال Eex
عبارة عن حقوق خاصة بدورة الإستغلال	-الزبائن -تسبيقات للموردين -الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها -تسبيقات للمستخدمين -مدينون آخرون للإستغلال -أعباء تمثل تسبيقات للإستغلال	استخدامات الإستغلال Eex
هي عبارة عن حقوق خاصة بخارج دورة الإستغلال	-مدينون آخرون -أعباء تمثل تسبيقات خارج الإستغلال	استخدامات خارج الإستغلال Ehex
عبارة عن البنك والصندوق والحساب الجاري	الخزينة الموجبة	استخدامات الخزينة Et
الملاحظة	عناصر الخصوم	الموقع في الميزانية الوظيفية
عبارة عن وسائل مالية التزم بها الشركاء أو المستغل	الأموال الخاصة	موارد دائمة Rd
هي عبارة عن مصاريف مسجلة غير مستحقة الدفع	- مؤونة المخاطر - الإهتلاكات والمؤونات للأصول	موارد دائمة Rd
ديون مالية طويلة الأجل تستخدم في تمويل التثبيات	- القروض البنكية	موارد دائمة Rd
عبارة عن عناصر تمثل الديون الخاصة بالإستغلال	- الموردون - تسبيقات الزبائن - موردو السندات الواجب دفعها - ديون ضريبية واجتماعية - دائنون آخرون للإستغلال - نواتج تمثل تسبيقات للإستغلال	موارد الإستغلال Rex
		موارد خارج الإستغلال Rhex
هي عناصر تخص موارد خارج الإستغلال	-ديون جبايية(ضريبة على الأرباح) -دائنون آخرون -نواتج تمثل تسبيقات خ الإستغلال	موارد خارج الإستغلال Rhex

	-فوائد القروض	
الإعتمادات البنكية الجارية (رصيد البنك السالب)	-الخزينة السالبة	موارد الخزينة Rt

وعلى هذا الأساس يمكن رسم شكل الميزانية الوظيفية كالتالي:

الجدول رقم 02-05: شكل الميزانية الوظيفية

م. إجمالي	موارد	م. إجمالي	استخدامات
	موارد دائمة رؤوس أموال خاصة احتياطات اهتلاكات ومؤونات مؤونات الخسائر والأعباء نتيجة الدورة الصافية ديون مالية طويلة موارد جارية (متداولة): موارد الاستغلال موردون وما يلحق بهم موارد خارج الاستغلال ديون أخرى (موردو التثبيتات) موارد الخزينة اعتمادات جارية للبنك) حساب البنك إذا كان رسيدته دائنا)		استخدامات مستقرة تثبيتات غير ملموسة تثبيتات ملموسة تثبيتات مالية استخدامات جارية (متداولة): استخدامات الاستغلال بالقيم الاجمالية المخزونات زبائن وما يلحق بهم استخدامات خارية خارج الاستغلال بالقيم الاجمالية مدينون لا يتعلقون بالنشاط الأساسي استخدامات الخزينة النقدية (أموال رهن الإشارة)
	مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية		مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما قدمه الباحثون

ويمكن تمثيل الميزانية الوظيفية المختصر كما يلي:

المبالغ	الموارد R	المبالغ	الاستخدامات E
	الموارد الدائمة R_D		الإستخدامات المستقرة E_s
	موارد الإستغلال R_{ex}		استخدامات الإستغلال E_{ex}
	موارد خارج الإستغلال R_{hex}		استخدامات خارج الإستغلال E_{hex}
	موارد الخزينة R_T		استخدامات الخزينة E_T
	مجموع الموارد		مجموع الاستخدامات

ملاحظات:

- الاهتلاكات والمؤونات: يتم تحويل الاهتلاكات والمؤونات المتعلقة بعناصر الأصول إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الأموال الخاصة فهي تمثل أعباء مسجلة غير مستحقة الدفع لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات وتغطية الخسائر المحتملة.
- عقود الايجار التمويلي: تسجل محاسبيا ضمن الحساب ح/167 تحول في الميزانية الوظيفية الى الموارد الدائمة (ديون طويلة الأجل)
- القروض البنكية طويلة الأجل: بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها ، يتم طرحها من الديون المالية وتضاف للموارد خارج الاستغلال.
- التثبيات المالية المنتظر تحولها إلى سيولة: فيما يتعلق بالتثبيات المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير فيتم يتم طرحها من التثبيات المالية وتضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال
- التسبيقات على الاستثمارات: تحول الى الاستخدامات خارج الاستغلال لأنها عبارة عن ديون ليس لها علاقة مع دورة الاستغلال العادية للمؤسسة بل تدخل ضمن وظيفة الاستثمار.
- رأس المال غير المطلوب: يضم الى الحقوق خارج الاستغلال.
- الأرباح الموزعة على الشركاء: تعتبر في العادة موارد خارج الاستغلال تدفع في الأجل القصير .

(الوحدة ألف دج)

مثال 01: قدمت لك ميزانية مؤسسة رابح بتاريخ 2020/12/31

المبالغ	الخصوم	ق.م.ص	الاهتلاكات ومؤونات	القيمة الاجمالية	الأصول
	رؤوس الاموال الخاصة				الأصول غير جارية
8 000.00	- رأس مال مدفوع				تثبيتات معنوية:
800.00	- الاحتياطات	240.00	160.00	400.00	- شهرة محل
50.00	- الترحيل من جديد				تثبيتات عينية:
600.00	- نتيجة الدورة الصافية	4 500.00	0.00	4 500.00	- أراضي
	الخصوم غير جارية	2 560.00	640.00	3 200.00	- مباني
1 630.00	- قروض بنكية ط أجل	1 440.00	960.00	2 400.00	- معدات نقل
100.00	- مؤونات الأعباء				تثبيتات مالية:
	الخصوم الجارية	950.00	0.00	950.00	- تثبيتات مالية أخرى
500.00	- موردو المخزونات				الأصول الجارية
200.00	- موردو التثبيتات	1 000.00	50.00	1 050.00	- المخزونات من البضائع
80.00	- ديون أخرى للإستغلال	400.00	50.00	450.00	- الزبائن
50.00	- ضرائب على النتائج	120.00	0.00	120.00	- تسبيقات على المخزونات
60.00	- أجور مستحقة الدفع	100.00	0.00	100.00	- تسبيقات على التثبيتات
	- ديون أخرى				- حقوق التنازل عن
30.00		60.00	20.00	80.00	التثبيتات
20.00	- تسبيقات مصرفية	750.00	0.00	750.00	- الحساب لدى البنك
12 120.00	مجموع الخصوم	12 120.00	1 880.00	14 000.00	مجموع الأصول

-المطلوب : إعداد الميزانية الوظيفية

الحل:

المبالغ	الموارد R	المبالغ	الاستخدامات E
13 060.00	الموارد الدائمة R_D	11 450.00	الإستخدامات المستقرة E_s
	الأموال الخاصة:		تثبيتات معنوية:
8 000.00	- رأس مال مدفوع	400.00	- شهرة محل
800.00	- الاحتياطات		تثبيتات مادية :
600.00	- نتيجة الدورة ص	4 500.00	- أراضي
100.00	- مؤونات الأعباء	3 200.00	- مباني
1 880.00	- الاهتلاكات ومؤون	2 400.00	- معدات نقل
50.00	- الترحيل من جديد		تثبيتات مالية:
	ديون مالية طويلة الأجل:	950.00	- تثبيتات مالية أخرى
1 630.00	- قروض بنكية ط أ		
640.00	موارد الإستغلال R_{ex}	1 620.00	استخدامات الإستغلال E_{ex}
500.00	- موردو المخزونات	1 050.00	- المخزونات من البضائع
80.00	- ديون أخرى للإستغلال	450.00	- الزبائن
60.00	- أجور مستحقة الدفع	120.00	- تسبيقات على المخزونات
280.00	موارد خارج الإستغلال R_{hex}	180.00	استخدامات خارج الإستغلال E_{hex}
200.00	- موردو التثبيتات	100.00	- تسبيقات على التثبيتات
50.00	- ضرائب على النتائج	80.00	- حقوق التنازل عن التثبيتات
30.00	- ديون أخرى		
20.00	موارد الخزينة R_T	750.00	استخدامات الخزينة E_T
20.00	- تسبيقات مصرفية	750.00	الحساب لدى البنك
14 000.00	مجموع الموارد	14 000.00	مجموع الاستخدامات

ثالثاً: أدوات التحليل المالي الوظيفي (المؤشرات المالية) :

بعد بناء الميزانية الوظيفية يقوم المحلل المالي باستخراج مجموعة من المؤشرات المالية يقيس من خلالها درجة التوازن المالي للمؤسسة. إن أول مؤشر يتجه له المحلل المالي في هذا المنظور هي الحالة الصافية للخزينة من خلال مقارنة المصادر والإستخدامات كما يلي:

(المعادلة الأساسية للخزينة)	
R = E	الاستخدامات = الموارد
$R_D + R_{ex} + R_{hex} + R_T = E_s + E_{ex} + E_{hex} + E_T$	الاستخدامات المستقرة + استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة = الموارد الدائمة + موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + خزينة الموارد
$R_D + R_{ex} + R_{hex} - E_s - E_{ex} - E_{hex} = E_T - R_T$	الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة = (استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال (+) استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال (+) استخدامات الخزينة - موارد الخزينة)
$E_{ex} - R_{ex} + (E_{hex} - R_{hex}) = E_T - R_T [(R_D - E_s) -$	رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال + الخزينة الصافية
$FR_{ng} - BFR = T_{ng}$	الخزينة = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - FRng - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRng

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي:

هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المستخدم في تمويل دورة الإستغلال يعطى بالعلاقة التالية¹:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

يختلف حجم رأس المال العامل الصافي الإجمالي من مؤسسة لأخرى حسب طبيعة نشاطها، فتكون قيمته أقل في المؤسسات التجارية مقارنة بالمؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى

¹ Georges Deppallens, Jean-Pierre Jobard, gestion financière d'entreprise, Editions Sirey, Paris, 2012, p 271

وبطئها في الثانية، إلى جانب ضخامة حجم الأصول الثابتة في المؤسسات الصناعية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف العوامل المؤثرة عليه، ويمكن أن يأخذ الحالات التالية:

- $0 < FRn_G$: (سياسة محافظة): يتحقق ذلك عندما تكون $E_s < R_D$ وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر العسر المالي، وفي المقابل فإن هذه السياسة يمكن أن تؤثر سلباً على أرباح المؤسسة وذلك بسبب استخدام موارد طويلة الأجل ذات التكلفة المرتفعة في تمويل استخدامات الدورة التي يجب أن تمول بموارد قصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة أو المنعدمة.
- $0 > FRn_G$: (سياسة جريئة): يتحقق ذلك عندما تكون $E_s > R_D$ وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أن المؤسسة قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل، وفي المقابل فإن هذه السياسة يمكن أن ترفع من أرباح المؤسسة وذلك بسبب استخدام موارد قصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة أو المنعدمة في تمويل استخدامات المستقرة التي يجب أن تمول بموارد طويلة الأجل ذات التكلفة المرتفعة.
- $0 = FRn_G$: (سياسة مثالية): أو تسمى بمبدأ التغطية تتحقق عندما تكون $E_s = R_D$ وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد من خطر العسر المالي ولا تؤثر على أرباح المؤسسة.

2- الإحتياج في رأس المال العامل الاجمالي:

ينتج عن الأنشطة العادية للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات بسبب تفاعل مجموع عناصر الأصول والخصوم الخاصة بدورة الإستغلال فيتولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للإستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتهما، هذا العجز يستطلع عليه بالإحتياج في رأس المال وعلى هذا الأساس فإن: $BFR =$ احتياجات الدورة- موارد الدورة ، و ينقسم إلى احتياج رأس المال للإستغلال BFR_{ex} واحتياج في رأس المال خارج الإستغلال BFR_{hex} :

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

يمكن أن يأخذ الإحتياج في رأس المال الحالات التالية :

- ✓ $0 < BFR$: إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة يعاب على المسير في هذه الحالة انه لم يبحث عن موارد قصيرة الأجل والتي تكون غالباً تكلفتها منخفضة أو معدومة أحياناً .

✓ $0 > BFR$: في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة يعاب على المسير في هذه الحالة أنه لم يستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال وبالتالي زيادة نشاط المؤسسة

✓ $0 = BFR$: موارد الدورة = احتياجات الدورة .

3- الخزينة:

3-1- تعريف الخزينة: الخزينة عبارة عن مخزون نقدي تمثل الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط.

يتضح من خلال هذا التعريف أن مفهوم الخزينة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصادر المتعلقة بتمويل نشاط المؤسسة واحتياجات هذا الأخير. ويمكن تصنيف المصادر الممولة للنشاط الى عناصر الأصول والتي تضم كل أصل سائل أو متاح وعناصر الخصوم التي تشمل الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاج إليها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون، وتمثل في:

✓ تسهيلات الخزينة: وتكون موجهة للمساعدة الظرفية للمؤسسة ، في عبارة عن سد مباشر لثغرة في خزينة المؤسسة، حيث يقوم البنك بتقديم تسهيلات لتجاوز الفترة الصعبة التي تمر بها المؤسسة، ويتم الاتفاق بينه وبين المؤسسة عن حجم التسهيلات والعمولة التي تدفعها المؤسسة خلال هذه العملية.

✓ السحب على المكشوف: هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالة مدينة بصفة أطول من الأولى نظراً لخطورة العملية، وبالتالي فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة، و مقابل هذا القرض فإن البنك يقتطع عمولة أكبر من النوع الأول، وتمنح ضمانات للبنك في شكل أوراق مالية التي تغطي محفظتها، ومقابلها يمنحها البنك تسهيلات بنكية.

✓ السلفات المصرفية: من خلال اتفاق بين المؤسسة والبنك يمكن لهذه الأخير أن يسمح لها بسحب الأموال حتى وإن لم يكن لها أموال جاهزة في البنك.

إذا تشكلت الخزينة عندما تستخدم المؤسسة رأسمال العامل الصافي الإجمالي في تمويل احتياجات رأسمال العامل (للاستغلال أو خارج الاستغلال) فإذا تمكنت من تغطية هذا الاحتياج يكون رصيد

الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز تعطى بالعلاقة التالية: $T_{ng} = E_T - R_T$ وبالتالي فإن رأس مال العامل الصافي عبارة عن تمويل طويل الأجل.

2-3- وضعيات الخزينة: يمكن استنتاج وضعية الخزينة بمقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل فنجد:

✓ الخزينة موجبة: إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل. هذا يعني

أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية. وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

✓ الخزينة سالبة: إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل. هذا يعني

أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، وبالتالي فالمؤسسة في حالة عجز، لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو تتنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها وسياستها الإنتاجية، أو بعض من مواردها.

✓ الخزينة الصفرية (المثلى): إذا كان رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل. وهذا

يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا. والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

غير أنه في التسيير اليومي للخزينة يمكن إيجاد عراقيل ومشاكل خلال فترات من السنة، كأن يكون النشاط موسميا نتيجة ارتفاع احتياجات رأس المال العامل أو وجود احتياجات خارج الاستغلال.

4- شروط التوازن المالي حسب المنظور الوظيفي

يعبر التوازن المالي عن الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، مع تحقيق اليسر المالي والسيولة للمؤسسة. أي هو الكيفية التي تصل بها المؤسسة إلى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحققاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي. و حتى يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب:

✓ الشرط الأول: $0 < FR_{ng}$: يتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المستقرة

بموارد دائمة أي: $R_D > E_S$

✓ الشرط الثاني: $FR_{ng} > BFR$: أي أن FR_{ng} يغطي BFR بشقيه الاستغلال والخارج الاستغلال)

($BFR_{hex} + BFR_{ex}$)

✓ الشرط الثالث: $T_{ng} > 0$: ليتحقق ذلك يتحقق الشرطين السابقين وبالتالي تتمكن المؤسسة من

تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة

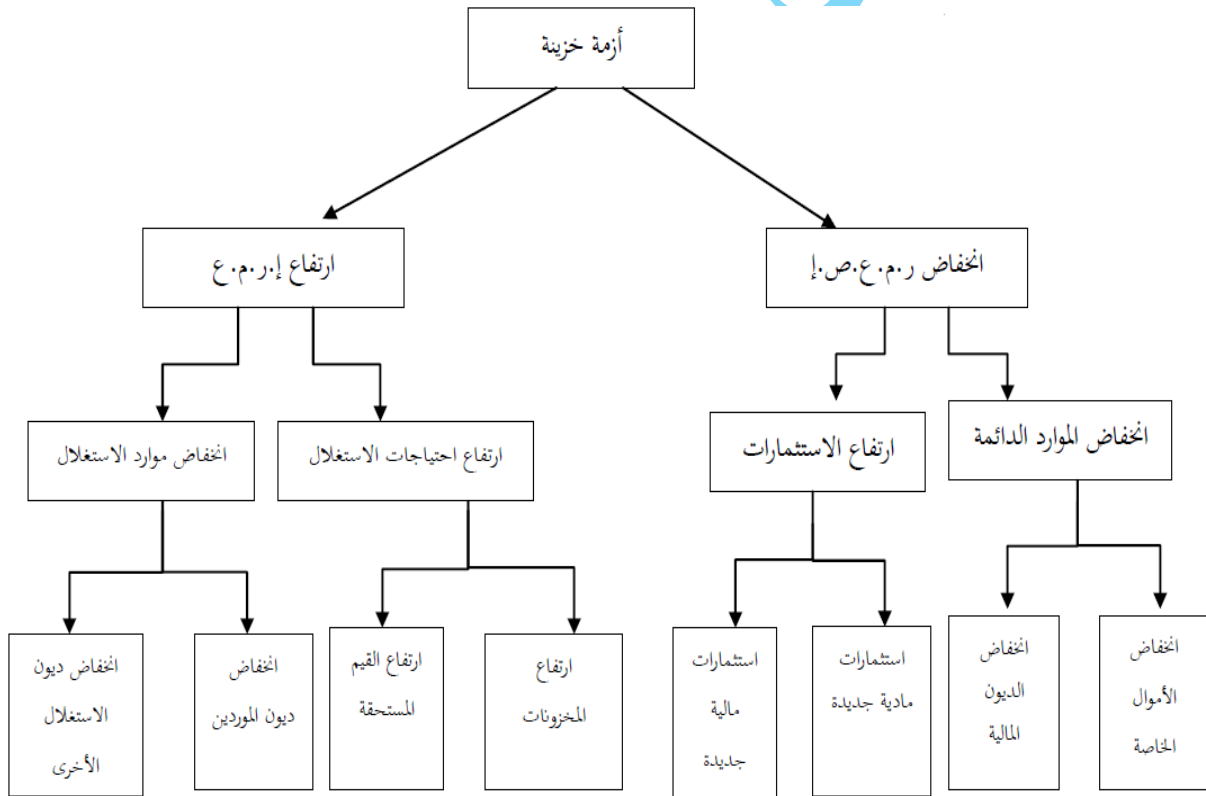
التمثلة في المتاحات أي $E_T > R_T$

5- تحليل لحالات عجز الخزينة

هي عبارة عن السيناريوهات المسببة للعجز في الخزينة حسب المنظور الوظيفي، والشكل الموالي

يبين لنا أهم مسببات وجود عجز في الخزينة:

الشكل رقم 02-3: أسباب حدوث أزمة في الخزينة



المصدر: مليكة زغيب، مولود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 2010، ص 5

1-5- حالات خطأ السياسة المالية المنتهجة: يحدث عجز في رصيد الخزينة إذا خلت المؤسسة بمبدأ التغطية وقامت بتمويل الاستخدامات المستقرة عن طريق موارد الاستغلال فيؤدي ذلك الى انكسار في رأسمال العامل صافي الإجمالي مع بقاء BFR على حاله في وضعه الطبيعي وبالتالي تنتقل المؤسسة من حالة الفائض الى حالة العجز.

2-5- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه: إذا أقدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية الحالية فإن ذلك يؤدي الى تضخيم في الاحتياج في رأس مال العام بسبب ارتفاع بعض العناصر مثل: الزبائن، أوراق القبض....، مع بقاء FR_{ng} في وضعه الطبيعي.

3-5- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال: في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي من خلال تباطؤ شديد في معدلات دوران المخزون وكذلك منح آجال طويلة للعملاء، وقبول آجال قصير من الموردين هذا التسيير يؤدي الى تضخيم غير طبيعي في BFR ومع بقاء FR_{ng} في وضعه الطبيعي.

4-5- حالة الخسائر المتراكمة: اذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فان ذلك يؤدي تآكل في الأموال الخاصة مما يجعل الموارد الدائمة R_D في حالة تدهور مستمر، ما يؤدي في انخفاض في FR_{ng} مع بقاء BFR في وضعه الطبيعي.

5-5- حالة تدهور في النشاط: في حالة مواجهة المؤسسة لمشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فان ذلك يؤدي الى انخفاض في رقم الأعمال وبالتالي انخفاض الإيرادات مقابل التكاليف وبالتالي انخفاض رقم الأعمال ويؤدي انخفاض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، فتتخفف الموارد الدائمة للمؤسسة بمرور الزمن وبالتالي انخفاض في FR_{ng} . كما ينتج عن هذه الحالة انخفاض في BFR بمرور الزمن ولكن أقل حدة من FR_{ng} بسبب اختفاء او زوال بعض العناصر المتعلقة بالاستغلال كالعملاء، وأوراق القبض لمعالجة الاختلال في التوازن المالي يجب أن يركز المسير المالي على أن يغطي الاحتياج في رأس المال العامل عن طريق:

1. رفع رأس المال العامل عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات الغير ضرورية.

2. خفض الاحتياج من رأس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهلة أطول للتسديد أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للتحصيل، أو التخفيض من المخزونات.

3. إعادة النظر في المخطط التنموي – من خلال التراجع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية على حصة سوقية تتناسب مع الامكانيات المتاحة

أما إذا كانت خزانة المؤسسة موجبة بشكل دائم ومستمر فهذا يدل على أن رأس المال الوظيفي له قيمة مهمة مقارنة ب BFRg، وهو ما يطرح مشكلة الربحية لذلك لابد على المسير المالي أن يقوم بالإجراءات التالية:

1. تخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.

2. الزيادة في الاحتياج لرأس المال العامل بواسطة التسديد للموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة أكبر في السوق.

6- الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي:

- يفقد مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل BFR دلالاته في القطاع الخدمات نظرا لغياب عناصر المخزونات بها .
- يعتمد التحليل المالي الوظيفي على الميزانية الوظيفية التي أدمجت المؤونات الخاصة بالأصول الجارية والتي تعتبر من عناصر الاستغلال ضمن الموارد الدائمة
- الخزينة حسب هذا التحليل غامضة ولا يمكن التعرف على كيفية تشكيلها ولا الأنشطة المسؤولة عن حالات الفائض والعجز .
- اعتماده على الميزانية محاسبية التي تعتبر صورة لوضعية المؤسسة في لحظة ما دون إعطاء رؤية ديناميكية لهذه الوضعية.
- اعتباره الاعتماد على البنكية جارية (السحب على المكشوف) من موارد الخزينة التي يتم الاعتماد عليها بشكل نادر لكن الحياة العلمية أثبتت غير ذلك حيث يتم الاعتماد عليها بشكل يومي فتشكل موارد دائمة بمرور الزمن.
- يفقد مفهوم FRng دلالاته في قطاع الخدمات الذي يعتمد على الاستثمارات المعنوية بشكل كبير والتي لا تظهر في الميزانية تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر

ثالثاً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

النسبة هي حاصل قسمة قياسين و يمكن التعبير عنها كنسبة مئوية أو كعامل. والنسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، هذه القيم تؤخذ من الميزانية و/أو من جدول تحليل الاستغلال، حيث تمكن المقارنة بين مختلف النسب من إعطاء حكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

يوجد عدد لا نهائي من النسب المالية، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المهمة ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق، مع العلم أن النسب المالية المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة وأهداف المحلل المالي.

1-أنواع النسب المالية:

سنحاول تقسيم النسب إلى ستة 06 أنواع رئيسية يحتوي كل نوع منها على نسبة أو مجموعة من النسب المالية:

1-1-نسب التوازن الهيكلي: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة من أهم هذه النسب نجد:

➤ نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، او ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة اقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على ان جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الغير جارية}}$$

➤ بنسبة التمويل الخاص: وتعنى مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة ، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن .

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الغير جارية}}$$

2-1: نسب المديونية : وتظم نسبة الاستقلالية المالية. من الطبيعي أن الاستقلالية المالية للمؤسسة تتعلق بمديونيتها، إذن هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الديون أي :

الأموال الخاصة	نسبة التمويل الخاص =
مجموع الديون	

أو بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم أي :

الأموال الخاصة	نسبة التمويل الخاص =
مجموع الخصوم	

ما يخص النسبة الأولى فيجب أن تكون بين 1 و 2، أما النسبة الثانية فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 و تعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى.

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت إن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات ، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

3-1: نسب قابلية التسديد :

في حالة وقوع المؤسسة في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها النهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، في هذه النسبة نقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها (مجموع الديون / مجموع الأصول)، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير،

مجموع الديون	نسبة قابلية السداد =
مجموع الأصول	

4-1: نسب السيولة : تظم النسب التالية

➤ نسبة سيولة الأصول : يتم حسابها بمقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الأصول (الأصول المتداولة / مجموع الأصول). يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 أي أن تكون الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة.

الأصول المتداولة	= نسبة سيولة الأصول
مجموع الأصول	

➤ نسبة السيولة العامة : تساوي (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل). تبين لنا هذه النسبة الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد، إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في وضعية مالية سيئة أو خطيرة وعلينا أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رأسمالها الخاص، أو بتخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

الأصول المتداولة	= نسبة السيولة العامة
الديون قصيرة الأجل	

تعتبر هذه النسبة من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة قصيرة الأجل لأنها تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض¹. حيث أن :

- إذا كانت (ن،س،ع) أكبر من واحد (ن < 1): فللمؤسسة قدرة على التسديد.

- إذا كانت (ن،س،ع) مساوية للواحد (ن = 1) فهذا يعني حالة التوازن

- إذا كانت أقل فهذا يستوجب أن يكون هناك هامش أمان حتى يتسنى للمؤسسة تغطية النقص

➤ نسبة السيولة الخاصة : تحسب بالعلاقة التالية:

القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة	= نسبة السيولة الخاصة
الخصوم المتداولة	

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 158

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق.

➤ نسبة السيولة الحالية : تعطى بالعلاقة التالية

القيم الجاهزة	نسبة السيولة الخاصة =
الخصوم المتداولة	

بواسطة هذه النسبة نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل، حدود هذه النسبة في الحالات العادية تكون محصورة بين 0.2 و 0.3.

1-5: نسب المردودية " الربحية " : تحسب مردودية المؤسسة أو العائد من وراء استعمال مجموعة موجوداتها بقيمة النتيجة الصافية، إلا أن هذه القيمة لا تبين لنا العائد الحقيقي إلا بالمقارنة مع الممتلكات أو الأموال المستعملة أي بحسابها بالنسبة المئوية، من بين نسب المردودية نجد :

➤ نسبة المردودية الإجمالية :

رقم الأعمال	نسبة المردودية الإجمالية =
الأموال الدائمة	

➤ نسبة المردودية الحالية :

رقم الأعمال	نسبة المردودية الحالية =
الأموال الخاصة	

1-6: نسب الدوران " النشاط " : تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.¹

تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ممكن لأن كل دورة تؤدي إلى تحقيق فوائد، من النسب التي تبين سرعة دوران بعض عناصر الأصول نجد :

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص 36

➤ معدل دوران المخزون:

تكلفة الإنتاج المباع

معدل دوران المخزون =

متوسط المخزون

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = معدل دوران المخزون / 360

يقيس هذان المعدلان مدى كفاءة و فاعلية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا و العكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.

➤ معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة

معدل دوران الحسابات المدينة =

الحسابات المدينة

متوسط فترة التحصيل = معدل دوران الحسابات المدينة / 360

يقيس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان و مدى فاعلية سياسات الائتمان و التحصيل، وكلما زاد معدل دوران الحسابات المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس بالعكس.

➤ معدل دوران الأصول: توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة إدارة المؤسسة في مجال

استثمار مواردها المالية في الأصول، فإذا كانت هذه النسبة متناقصة على مدار فترة زمنية

معينة، يمكن اعتبار ذلك مؤشرا على أن استثمارات المؤسسة في هذه الأصول أكبر مما

يجب، أما إذا كانت متزايدة فهو مؤشر على أن إدارة المؤسسة تستغل الأموال المستثمرة في

أصولها بكفاءة وفعالية. ولهذه النسبة استخدام مزدوج (استخدامها في نسب النشاط

وكذا في تقييم الملاءة المالية

صافي المبيعات

معدل دوران مجموع الأصول =

مجموع الأصول

$$[90 \times (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض})]$$

مبيعات الفصل الأخير

مدة دوران الزبائن =

$$[90 \times (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع})]$$

مشتريات الفصل الأخير

مدة دوران الموردين =

الجدول رقم 02-04: مدلول النسب المالية

النسبة	طريقة الحساب	مدلول النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، وتعكس مستوى رأس المال العامل ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة
نسبة السيولة المختصرة	(أصول جارية - قيم الاستغلال) / خصوم جارية	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / خصوم جارية	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية أصولها الجارية.
مهلة دوران الزبائن	$\frac{\text{الزبائن والحسابات م} \times 360}{\text{المبيعات السنوية TTC}}$	تقيس المدة التي تمتحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ديونهم
مهلة دوران الموردين	$\frac{\text{الموردون والحسابات م} \times 360}{\text{المشتريات السنوية TTC}}$	تقيس المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة لتسديد ديونها
مهلة دوران المخزون	$\frac{\text{متوسط المخزون} \times 360}{\text{المشتريات السنوية HT}}$	يقيس هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال فترة التخزين كما تبين سرعة بيع المنتجات
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة. وتحدد مستوى رأس المال العامل
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الخاصة للأصول الثابتة وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{موارد دائمة}}$	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة

مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل الكلي للمؤسسة	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{مجموع الخصوم}}$	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام
تقيس المدة التي تستغرقها المؤسسة بالسنوات لتسديد ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل	$\frac{\text{ديون طوم أجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$	نسبة القدرة على السداد

المصدر: من إعداد الباحث

عز الدين عبد الرؤوف

خلاصة:

- ✓ يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف.
- ✓ ينظر المفهوم الوظيفي للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية، تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل
- ✓ تجاوز المفهوم الوظيفي للمؤسسة مفهوم الذمة المالية للمؤسسة. فالتحليل الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل سيولة/استحقاق، وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات، يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة
- ✓ يبحث التحليل المالي الوظيفي أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة، والدور الاساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل.
- ✓ يصب اهتمام التحليل المالي الوظيفي على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية، وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات.